

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٠ لسنة ١٩٩٣

بشأن الموافقة على الخطاب المتبادل بين مصر وإيطاليا الموقع بتاريخ ١٩٩٢/٧/٢٦ والذي تقدم بمقتضاه الحكومة الإيطالية منحة تبلغ ١٠ مليارات ليرة إيطالية لتمويل مشروع دعم الخدمات الصحية في المناطق الريفية (٤ مراكز في محافظتي الدقهلية والبحيرة)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الأولى من المادة ١٥١ من الدستور ؛

قرر :

(مادة وحيدة)

ووفق على الخطاب المتبادل بين مصر وإيطاليا الموقع بتاريخ ١٩٩٢/٧/٢٦ والذي تقدم بمقتضاه الحكومة الإيطالية منحة تبلغ ١٠ مليارات ليرة إيطالية لتمويل مشروع دعم الخدمات الصحية في المناطق الريفية (٤ مراكز في محافظتي الدقهلية والبحيرة) وذلك مع التحفظ بشرط التصديق ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١٢ رجب سنة ١٤١٣ هـ

(الموافق ٥ يناير سنة ١٩٩٣ م)

حسنى مبارك

القاهر فى : ١٩٩٢/٧/

صاحب السعادة / باتريسيو شميدلين

سفير إيطاليا بالقاهرة

نحية طيبة وبعد ...

لى عظيم الشرف باستلام كتابكم المؤرخ ١٩٩٢/١/٢٤ والذى نصه كما يلى :
" أشير إلى البروتوكول المبرم فى ٢ مارس ١٩٨٩ بالقاهرة بين حكومة إيطاليا
وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن بروتوكول برنامج التعاون المالى والفنى وإلى قرار
اللجنة الدورية للإدارة العامة للتعاون الإيطالى والصادر فى ٢٠ مارس ١٩٩١ بشأن إتاحة
منحة بمبلغ ١٠ مليار ليرة لتمويل مشروع " دعم الخدمات الصحية فى المناطق الريفية "
(٤ مرا كز فى محافظتى الدقهلية والبحيرة) .

وأود أن أخطركم بأن وزارة الصحة المصرية والإدارة العامة للتعاون من أجل
التنمية قد وقعتا بروتوكولا فى هذا الشأن فى ٤ ديسمبر ١٩٩١
وبناء على ذلك فإن وزارة الصحة سوف تتحمل التكاليف اللازمة لتنفيذ البرنامج
كما يلى :

توفير الموظفين من حيث العدد والنوعية ، اللازمين لنجاح المشروع .
تعيين موظف مسئول ومتفرغ عن طريق وزارة الصحة كمدير تنفيذى للمشروع .
الفنيون الصحيون المتواجدون بالفعل فى الخدمة فى المناطق المعنية علاوة على ذلك
فإن الحكومة المصرية تعهدت بتأكيد استمرار الأنشطة ، وفريق العمل المحلى لتشغيل
المكان بعد سنة المشاركة من المستخدمين الإيطاليين .

التجهيزات فى منطقة تشغيل المشروع والتي تشمل على المياه والصرف الصحى
والكهرباء وشبكة الاتصالات التليفونية فى المباني والتجهيزات للوحدة الصحية
الريفية والمجموعة الصحية الريفية الجديدة والتأكد من سلامة الشبكات القائمة وتجديدها .
مناطق الإنشاء وصيانتها بعد استكمالها وكذا صيانة المناطق المحيطة بالمباني والتجهيزات
الصحية (المداخل ، التشجير ، الأسوار) .

كافة المواد والأثاث اللازمة لتنفيذ الأنشطة والتي ان يتم توريدها عن طريق الإدارة العامة بالتعاون من أجل التنمية .

كافة المواد والأثاث والمعدات المتاحة بالفعل في المباني والتجهيزات .

تضمن الحكومة :

التصريح بتنفيذ الأعمال المستهدفة بما فيها خطط الإنشاء وإعادة التأهيل للمباني والتجهيزات الصحية .

الإعداد والتنفيذ لطرح المناقصة لإعادة البناء والتجديد للأعمال المدنية ومن خلال إدارة مناسبة .

توفير الأرض لإعادة البناء والتصريح بالربط بشبكة المياه والكهرباء والصرف الصحي القائمة .

المساعدة في إيجاد العمالة والمواد الاستهلاكية اللازمة لتنفيذ الأعمال .

البدء في الإجراءات الإدارية من أجل :

الخدمات الأخرى اللازمة لتنفيذ المشروع .

أى نوع من الإعفاءات الجمركية والضرريبة المطلوبة عن طريق أى جهة حكومية للمواد المطلوبة لتشغيل المشروع .

إمداد وتوزيع المواد .

الإضاءة والمياه والتليفونات وكافة مصروفات صيانة المباني .

إتاحة المعلومات التي يعتبرها الخبراء الإيطاليين لازمة لتنفيذ المشروع وكذا التصريح بنشر البيانات المتفق عليها بين الطرفين .

تطبيق القواعد المنصوص عليها في الاتفاق التنفيذي الموقع في ١ أغسطس ١٩٨٩ بين بلدينا بخصوص الخبراء الإيطاليين .

ومن ناحية أخرى فإن الإدارة العامة بالتعاون من أجل التنمية سوف تقوم بتوفير ما يلي وذلك في حدود مبلغ الـ ١٠ مليار ليرة إيطالية :

١- الفريق الطبي الأجنبي - بكل من البعثات الطويلة والقصيرة الأجل - لمدة ١٤٨ شهر في حدود مبلغ ٢,٢٠٥,٠٠٠,٠٠٠ ليرة إيطالية شاملة رسوم الإشراف والانتقال .

٢- اعتمادات يتم استخدامها محايًا .

يخصص مبلغ ٧,٢٩٥,٠٠٠,٠٠٠ مليار ليرة إيطالية من أجل :

المصاريف الحارية للأسلحة والخدمات والامتيازات والإيجارات والبدلات والحوافز للعمال المحلية والتحرركات الداخلية لفريق العمل أثناء الخدمة والمادة التعليمية .

شراء عدد ٣ سيارات .

المعدات اللازمة والمواد الاستهلاكية المتاحة في السوق المحلي (في حين أن الأخرى غير المتاحة محليًا يتم شراؤها من إيطاليا) .

طرق المشاركة وتحديد المسؤوليات متبينة في المادة ٤ ، هـ من البروتوكول المذكور بعاليه .

وبناء على ذلك أقترح أن يشكل هذا الخطاب وردكم عليه اتفاقًا بين حكومتينا باللغتين العربية والانجليزية ولكل منهما نفس الحجية وفي حالة الخلاف في التفسير يعتد بالنص الانجليزي أخذاً في الاعتبار أن هذه المبادرة للتعاون الفني متممة تماماً مع العلاقات الممتازة السائدة بين بلدينا .

ويصبح هذا الخطاب ساري بصفة مؤقتة من تاريخ ردكم وبصفة نهائية من تاريخ إتمام الإجراءات القانونية المصرية .

أود أن أؤكد أن النصوص السابقة مقبولة لدى حكومة جمهورية مصر العربية .

وأنتهز هذه الفرصة لأجدد لسيادتكم عظيم تقديري .

الخلاص

دكتور موريس مكرم الله

القاهرة فى ١/٢٤/١٩٩٢

صاحب السعادة / دكتور موريس مكرم الله

وزير الدولة للتعاون الدولى

تحية طيبة وبعد ،

أشير إلى البروتوكول المبرم فى ٢ مارس ١٩٨٩ بالقاهرة بين حكومة إيطاليا وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن بروتوكول برنامج التعاون المالى والفنى وإلى قرار اللجنة الدورية للإدارة العامة للتعاون الإيطالى والصادر فى ٢٠ مارس ١٩٩١ بشأن إتاحة منحة بمبلغ ١٠ مليار ليرة لتويل مشروع "دعم الخدمات الصحية فى المناطق الريفية" (٤ مراكز فى محافظتى الدقهية والبحيرة) .

أرد أن أخطركم بأز وزارة الصحة المصرية والإدارة العامة للتعاون من أجل التنمية قد وقعتا بروتوكولا فى هذا الشأن فى ٤ ديسمبر ١٩٩١

وبناء على ذلك فإن وزارة الصحة سوف تتحمل التكاليف اللازمة لتنفيذ البرنامج كما يلى :

- توفير الموظفين من حيث العدد والنوعية ، اللازمين لنجاح المشروع .
- تعيين موظف مسئول ومتفرغ عن طريق وزارة الصحة كمدبر تنفيذى للمشروع .
- الفنيين الصحيين المتواجدين بالفعل فى الخدمة فى المناطق المعنية .
- دلاوة على ذلك فإن الحكومة المصرية تتعهد بتأكيد استمرار الأنشطة ، وفريق العمل المحلى لتشغيل المكان بعد مدة المشاركة من المستخدمين الإيطاليين .
- التجهيزات فى منطقة تشغيل المشروع والتي تشمل على المياه والصرف الصحى والكهرباء وشبكة الاتصالات التليفونية فى المباني والتجهيزات للوحدة الصحية الريفية والمجموعة الصحية الريفية الجديدة والتأكد من سلامة الشبكات القائمة وتجديدها .
- مناطق الإنشاء وصيانتها بعد استكمالها وكذا صيانة المناطق المحيطة بالمباني والتجهيزات الصحية (المداخل ، التشجير ، الأسوار) .

كافة المواد والأثاثات اللازمة لتنفيذ الأنشطة والتي لم يتم توريدها عن طريق الإدارة العامة بالتعاون من أجل التنمية .

كافة المواد والأثاثات والمعدات المتاحة بالفعل في المباني والتجهيزات .

تضمن الحكومة :

التصريح بتنفيذ الأعمال المستهدفة بما فيها خطط الإنشاء وإعادة التأهيل المباني والتجهيزات الصحية .

الإعداد والتنفيذ لطرح المناقصة لإعادة البناء والتجديد للأعمال المدنية ومن خلال إدارة مناسبة .

توفير الأرض لإعادة البناء والتصريح بالربط بشبكة المياه والكهرباء والصرف الصحي القائمة .

المساعدة في إيجاد العمالة ، والمواد الاستهلاكية اللازمة لتنفيذ الأعمال .

البدء في الإجراءات الإدارية من أجل :

الخدمات الأخرى اللازمة لتنفيذ المشروع .

أى نوع من الإعفاءات الجمركية والضريبة المطلوبة عن طريق أى جهة حكومية للمواد المطلوبة لتشغيل المشروع .

إمداد وتوزيع المواد .

الإضاءة والمياه والتليفونات وكافة مصروفات صيانة المباني .

إتاحة المعلومات التي يعتبرها الخبراء الإيطاليين لازمة لتنفيذ المشروع وكذا التصريح بنشر البيانات المتفق عليها بين الطرفين .

تطبيق القواعد المنصوص عليها في الاتفاق التنفيذي الموقع في ١ أغسطس ١٩٨٩ بين بلدينا بخصوص الخبراء الإيطاليين .

ومن ناحية أخرى فإن الإدارة العامة بالتعاون من أجل التنمية سوف تقوم بتوفير ما يلى وذلك فى حدود مبلغ الـ ١٠ مليار ليرة إيطالية :

١ - الفريق الطبى الأجنبي - بكل من البعثات الطويلة والقصيرة الأجل - لمدة ١٤٨ شهر فى حدود مبلغ (٢,٢٠٥,٠٠٠,٠٠٠ ليرة إيطالية شاملة رسوم الإشراف والانتقال) .

٢ - اعتمادات يتم استخدامها محليا :

يخصص مبلغ ٧,٧٩٥,٠٠٠,٠٠٠ مليار ليرة إيطالية من أجل :

المصاريف الجارية للسلع والخدمات والاستشارات والإيجارات والبنات والحوافز للمهالة المحلية والتحركات الداخلية لفريق العمل أثناء الخدمة والمادة التعليمية .

عدد

شراء ٣ سيارات .

المعدات اللازمة والمواد الاستهلاكية المتاحة فى السوق المحلى (فى حين أن الأخرى غير المتاحة محليا يتم شراؤها من إيطاليا) .

طرق المشاركة وتحديد المسئوليات مبينة فى المادة ٤ ، ٥ من البروتوكول المذكور عليه .

وبناء على ذلك اقترح أن يشكل هذا الخطاب وردكم عليه اتفقا بين حكومتينا باللغتين العربية والانجليزية ولكل منهما نفس الحجية وفى حالة الخلاف فى التفسير يعتد بالنص الانجلىزى أخذاً فى الاعتبار أن هذه المبادرة للتعاون الفنى متمشية تماما مع العلاقات الممتازة السائدة بين بلدينا .

ويصبح هذا الخطاب ساريا بصفة مؤقتة من تاريخ ردكم وبصفة نهائية من تاريخ اتمام الإجراءات القانونية المصرية .

وأنتهز هذه الفرصة لأجدد لسيادتكم عظيم تقديرى .

السفير / باتريسيو شميدلين

وزارة الخارجية

قرار رقم ٧ لسنة ١٩٩٣

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٢٠ لسنة ١٩٩٣ الصادر بتاريخ ١٩٩٣/١/٥ بشأن الموافقة على الخطاب المتبادل بين مصر وإيطاليا الموقع بتاريخ ١٩٩٢/٧/٢٦ والذي تقدم بمقتضاه الحكومة الإيطالية منحة تبلغ ١٠ مليارات ليرة إيطالية لتمويل مشروع دعم الخدمات الصحية في المناطق الريفية (٤ مراكز في محافظتي الدقهلية والبحيرة) .

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٩٣/١/٥ ؛

قرر :

(مادة وحيدة)

ينشر في الجريدة الرسمية الخطاب المتبادل بين مصر وإيطاليا الموقع بتاريخ ١٩٩٢/٧/٢٦ والذي تقدم بمقتضاه الحكومة الإيطالية منحة تبلغ ١٠ مليارات ليرة إيطالية لتمويل مشروع دعم الخدمات الصحية في المناطق الريفية (٤ مراكز في محافظتي الدقهلية والبحيرة) .

ويعمل به اعتبارا من ١٩٩٣/١/٥

وزير الخارجية

عمرو موسى